

## العنف ضد المرأة بين الوقائع المجتمعية والمضامين الإعلامية في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة -قراءة نقدية-

### Violence against women between societal realities and media content in the Algerian private television channels -critical Reading-

د. ليلي فيلالي

filali.leila@yahoo.fr

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

نورة خيري<sup>1</sup>

طالبة دكتوراه

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

nourkeir75@gmail.com

تاريخ الوصول: 2018/07/30 / القبول: 2019/03/06 / النشر على الخط: 2019/06/15

Received : 30/07/2018 / Accepted : 06/03/2019 . / Published online : 15/06/2019

#### الملخص:

تمكنت المرأة الجزائرية من تبوء مكانة راقية على جميع الأصعدة، نتيجة للإصلاحات التي اتخذتها الدولة لصالحها، غير أنها لا تزال تواجه مشكلات عدة في مقدمتها ظاهرة العنف، فبالرغم من تشديد المشرع الجزائري على مختلف الممارسات العنيفة اتجاه المرأة، إلا أن إحصائيات الظاهرة لا تزال مرتفعة، ومع الانفتاح السمعي البصري وتعدد فضائياته، إلا أن التعدد الكمي صاحبه تراجع نوعي في المضامين الإعلامية للفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، التي ظلت في جزء كبير منها مُقصرة في تقديم الأدوار الفعلية للمرأة من ناحية، ومن ناحية أخرى كرس الخطاب الإعلامي في عدة برامج العنف ضد المرأة، سواء أكان العنف مادياً أو غير مادي، أو كان عنفاً رمزي، هذا الأخير الذي يتجسد في الومضات الإشهارية التي تُستغل فيه المرأة كآلية للترويج والتسويق للمنتوجات.

تحاول هذه الورقة العلمية بشكل رئيسي، التطرق من خلال قراءة نقدية للمضامين الإعلامية في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية لاسيما الخاصة منها، إلى مختلف آليات تكريس هذه المضامين للعنف ضد المرأة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

**الكلمات المفتاحية:** العنف ضد المرأة، الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، العنف الرمزي، الصورة النمطية.

#### Abstract:

Algerian women have been able to assume a high profile at all levels, as a result of the reforms that the State has taken on their behalf, but they still face several problems, foremost among which is the phenomenon of violence against women . Despite the emphasis placed by the Algerian legislature on the various violent practices towards women, statistics of this This phenomenon are still high, and with the audiovisual openness and the multiplicity of its satellite channels, the quantitative plurality has a qualitative regression in the media content of the Algerian private television channels, which in large part remained deficient in providing the actual roles of women on the one hand, and on the other hand the discourse devoted In several programs of violence against women, whether physical or non-physical violence, or symbolic violence, the latter, which is embodied in the flash flashes in which women are exploited as a mechanism for the promotion and marketing of product.

This scientific paper tries mainly to address, through a critical analytical reading of the media contents in the Algerian television channels, especially the private ones, To the various mechanisms for devoting

المؤلف المرسل: نورة خيري، الإيميل: nourkeir75@gmail.com

these contents to violence against women, either directly or indirectly.

**Keywords:** violence against women, Algerian private television channels, symbolic violence, stereotype

## مقدمة:

شهد المجتمع الجزائري تغيرات وفترات انتقالية، وتوسعاً على جميع المستويات السياسية، الثقافية، الاجتماعية وغيرها، تمكنت المرأة من خلالها من إحراز تقدم كبير في مجال كسب حقوقها الاجتماعية، الأمر الذي جعلها تفرض وجودها في مختلف الأصعدة، فتبوّأت مكانة مُميّزة عملت من خلالها على دفع مسار التنمية وترقية المجتمع الجزائري، متجاوزةً بذلك أدوارها التقليدية، لتتقمص أخرى كانت حكراً على الرجل؛ سعياً منها لإثبات مكانتها وفعاليتها في المجتمع، هذه المكاسب والمكانة التي تأسست لها منذ بداية الاستقلال وتعززت أكثر في السنوات القليلة الأخيرة، عملت خلالها الحكومة الجزائرية على تغيير سياساتها وبرامجها والتي كانت لصالح المرأة، بعد أن حظي ملفها باهتمام كبير من مختلف القطاعات، وعملت على تمكينها وترقية دورها وحماية حقوقها وحل المشكلات التي تعترضها، أبرزها العنف الذي يُمارس ضدها من خلال التعديل الأخير لقانون العقوبات رقم 19-15 والمؤرخ بتاريخ 2015/12/30، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ بتاريخ 1966/06/08، انسجاماً مع اتفاقية "سيداو"، المتعلقة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والتي صادقت عليها الجزائر عام 1996<sup>(1)</sup>، بحيث جرم من خلاله المشرع الجزائري العنف ضد المرأة، باتخاذ إجراءات عقابية ضد مرتكبيه.

ويُعتبر التلفزيون من أبرز الوسائل الإعلامية التقليدية تأثيراً، والذي يعكس المجتمع بمختلف أحداثه وقضاياها، وبالتالي عليه مسؤولية تقديم وعرض شؤون المرأة وتفعيل دورها الاجتماعي؛ بل والمساهمة في معالجة مختلف المشكلات التي تواجهها، في مقدمتها العنف الموجه ضدها، إلا أنه في كثير من الأحيان ما يقوم التلفزيون بممارسة العنف ضد المرأة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال البرامج، والمسلسلات وحتى الوصلات الإخبارية التي لا تكاد تخلو من توظيف المرأة، والفضائيات التلفزيونية الجزائرية لاسيما الخاصة منها، بدورها تستند غالبية المضامين الإعلامية التي تبثها بتعدد أشكال انتاجها إلى العنصر النسوي، وتكمن مسؤوليته هنا في رسم صورة ذهنية عن الأدوار الفعلية للمرأة الجزائرية، إلا أن هذه الأدوار لم يواكبها تطور في الخطاب الإعلامي في قطاع السمعي البصري في الجزائر، بل ويكرس العنف ضدها، هذا الخطاب الذي يُحفز المهتم بقضايا المرأة والإعلام؛ في البحث عن الكيفيات والآليات التي تمارس من خلالها المضامين الإعلامية في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية لاسيما الخاصة، العنف ضد المرأة من مختلف الزوايا.

تتحدد إشكالية البحث - بناءً على ما سبق - في التساؤل الرئيسي الآتي: كيف تمارس المضامين الإعلامية في

## الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة العنف ضد المرأة؟

سيتم تناول هذه الإشكالية، بناءً على عدد من العناصر، بدءاً بالعنف ضد المرأة من حيث المفهوم الاصطلاحي والقانوني، مروراً بواقع العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري، وآليات المعالجة القانونية لها، إلى جانب تحديات المرأة الجزائرية للعنف الممارس

<sup>(1)</sup> منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث CAWTAR، المرأة في الحياة الاجتماعية العامة: النوع الاجتماعي والقوانين والسياسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2017، ص 245.

ضدها، ثم التعرّيج على الظاهرة من منظور إعلامي، وتحديدًا إبراز تمظهرات العنف ضد المرأة في المضامين الإعلامية التي بثتها الفضائيات التلفزيونية الجزائرية لاسيما الخاصة منها والتي تركز مظاهر العنف ضد المرأة من مختلف الزوايا، برامج، حضور، دراما، والومضات الإشهارية.

## أولاً: مدخل مفاهيمي وقانوني للعنف ضد المرأة

### 1. المفهوم الاصطلاحي للعنف ضد المرأة

يُعتبر العنف من أبرز المعضلات التي تواجهها المرأة في مختلف المجتمعات، وأحد أشكال العنف، فالمقصود بالعنف لغة حسب ابن منظور: الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق، كما يعرفه "محمد قلعجي" بأنه: "علاج الأمور بالشدة والغلظة"<sup>(1)</sup> وبالتالي فالعنف هو استخدام القوة ضد الطرف الآخر، وهو ما جاء في تعريف منظمة الصحة العالمية للعنف بأنه: الاستعمال المتعمد للقوة المادية سواء بالتهديد أو الاستعمال الحقيقي ضد الذات؛ أو مجموعة أو المجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث أو احتمال حدوث إصابة أو موت، أو إصابة نفسية أو سوء النماء أو الحرمان<sup>(2)</sup>، وعليه فالعنف قد يكون ذاتياً أو ضد فرد أو أفراد آخرين، وتكون له انعكاسات سلبية تصل إلى الموت، إلى جانب هذا يرى "براون و هربرت Brown and Herbert" أن العنف سلوك مدفوع بالغضب ويشمل استعمال القوة الجسدية ضد الطرف الآخر<sup>(3)</sup>، والملاحظ أن هذا المفهوم قد حصر العنف في القوة المادية، في حين أن العنف قد يشمل القوة اللامادية كذلك.

وتعددت المفاهيم حول مصطلح العنف ضد المرأة، بتعدد وجهات نظر الباحثون والدارسين لهذا المجال، حيث ورد في تعريف لـ "عالية أحمد صالح ضيف الله" على أنه: السلوك أو الفعل الموجه إلى المرأة على وجه الخصوص، سواء أكانت زوجة، أو أمًا، أو أختًا، أو ابنةً، ويتسم بدرجات متفاوتة من التمييز والاضطهاد، والقهر والعدوانية، الناجم عن علاقات القوة غير المتكافئة، بين الرجل والمرأة في المجتمع والأسرة على حد سواء<sup>(1)</sup>، فالعنف هو أي سلوك فعلي أو قولي من شأنه إلحاق الضرر بالمرأة، مهم كانت صفتها، وقد يكون الضرر معنوي غير المحسوس لا يُمكن قياسه أو جسدي، أو جنسي أو اقتصادي... إلخ.

وعليه فالعنف ضد المرأة انتهاك واضح وصريح لحقوق الإنسان، إذ يمنعها من التمتع بحقوقها الكاملة، وله عواقب خطيرة لا تقتصر على المرأة فقط، بل تؤثر في المجتمع بأكمله.

### 2. المفهوم القانوني للعنف ضد المرأة:

تُعرّف "هيئة الأمم المتحدة"، في الإعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة المؤرخ في 23 فيفري 1994، في مادته الأولى، العنف ضد المرأة على أنه: أي فعل عنيف، تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه، أو يُرجح أن يترتب عليه، أذى أو

(1) عمر إسماعيل سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 312.313.

(2) إبراهيم سليمان الرقب، العنف الأسري وتأثيره على المرأة، دار يفا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 14.

(3) سهيلة محمد بنات، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه، دار المعتز، القاهرة، 2008، ص 18.

(4) عالية أحمد صالح ضيف الله، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، دار المأمون، الأردن، 2010، ص 21.

معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية، أو الجنسية، أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القصر، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة، أو الخاصة"، ويضيف في مادته الثانية: "... ويشمل العنف ضد المرأة الذي يحدث في إطار الحياة الخاصة- الأسرة-، الضرب، التعدي الجنسي على الإناث، العنف المتصل بالمهر، اغتصاب الزوجة، ختان الإناث، وغيرها من الممارسات الأخرى المؤذية للمرأة، أما العنف الذي يقع في إطار المجتمع العام كالاغتصاب، التحرش الجنسي..."<sup>(2)</sup>.

لقد لقيت هذه الظاهرة اهتماماً على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي، بفضل الحركات والجمعيات النسوية، التي ظلّت تُندد بالعنف الموجه ضد المرأة في مختلف المؤتمرات الدولية، وفي 18 ديسمبر 1979، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمتعارف عليها باسم "السيداو CEDAW"<sup>(3)</sup>، وبعد جهود متواصلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (لجنة وضع المرأة)، واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار 8/1991 المعنون بـ "العنف ضد المرأة بجميع أشكاله" وحث الدول على اعتماد تشريعات تُحظر العنف ضد المرأة، وبعدها بعام -1992- أصدرت لجنة "سيداو" في دورتها الحادية عشر توصية بعنوان "العنف ضد المرأة"، نصت في الفقرة السادسة منه على أن: "العنف ضد المرأة شكلاً من أشكال التمييز القائم على أساس الجنس"<sup>(4)</sup>.

وبجهود متواصلة اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 20 ديسمبر 1993، الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وحث الدول على مكافحة العنف ضد المرأة وفقاً لأحكام إعلان المؤتمر، وتعزيز جميع صكوك حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، مُشدداً في فقرته 38 على إزالة أي تضارب يُمكن أن ينشأ بين حقوق المرأة والآثار الضارة المترتبة عن بعض الممارسات التقليدية<sup>(1)</sup>، فالمادة 1 من الإعلان تنص على أن العنف ضد المرأة: "أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه أو يُرجح أن يترتب عليه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة"<sup>(2)</sup>.

## ثانياً: المرأة والعنف في المجتمع الجزائري:

### 1. المرأة الجزائرية بين العنف في المجتمع والحماية القانونية:

لا تزال المرأة الجزائرية تواجه مشكلات تأتي في مقدمتها ظاهرة العنف الموجه ضدها، هذه الظاهرة التي ما تزال تُطرح في مختلف المناسبات المتعلقة بالمرأة - التي ترجع ممارستها إلى الجذور الثقافية المتوارثة من ثقافة العصر الجاهلي -، فبالرغم من الإجراءات القانونية الردعية حول الظاهرة، ورغم بلوغها مراتب متقدمة في البلاد إلا أن حقوقها لا تزال تُنتهك، إذ مازالت تُعاني

<sup>(2)</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، رمز الوثيقة A/RES/48/104، الصادرة بتاريخ 23 فيفري 1994، ص3.

<sup>(3)</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، الدورة 34، رمز الوثيقة A/RES/34/180، 18 ديسمبر 1979 ص4.

<sup>(4)</sup> مها بنت علي المانع، "مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"، مجلة البيان، العدد 210، الشركة الوطنية للتوزيع السعودية، ماي 2012 ص. 41.

<sup>(1)</sup> إعلان وبرنامج عمل فيينا، 20 عاماً من أجل العمل لحقوقك - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان - 25 جوان 1993 -، منشورات مكتب المفوض السامي

لحقوق الإنسان وإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، أوت 2013 ص35.

<sup>(2)</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، مرجع سابق، ص3.

الظلم والقهر والتمييز، والهيمنة الذكورية التي تُمثل شكلاً نموذجياً من العنف الرمزي<sup>(3)</sup>، الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي الشهير "بيير بورديو" وعزّفه على أنه: "عنف غير مرئي وغير ملحوظ، والذي لا يشعر به الضحايا ذاتهم، الذي يتم عبر وسائل وآليات عدة كالهيمنة، الإيديولوجيات السائدة"<sup>(4)</sup>، على غرار العنف اللفظي، الرمزي والجسدي وغيرها من أشكال العنف الذي تواجهه المرأة في مختلف الأوساط المجتمعية.

فالمجتمع الجزائري وما يُسجله من إحصائيات حول العنف ضد المرأة، كفيلة بالإشارة إلى استمرارية وتفاقم الظاهرة، وبالرجوع إلى آخر إحصائيات التي قدمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات أن ما يزيد عن 7000 امرأة تعرضت لشتى أنواع العنف منذ بداية سنة 2016<sup>(5)</sup>، من جانبه أحصت مديرية العامة للأمن الوطني حوالي 7586 حالة عنف ضد المرأة سنة 2017<sup>(6)</sup>، على غرار سنة 2018 التي أحصت مصالح الشرطة خلالها 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال الـ 9 أشهر الأولى.<sup>(7)</sup> دون احتساب للنساء ضحايا العنف السكوت عنها، أو الحالات المستترة لاسيما اللواتي يتعرضن للعنف الجنسي.

وقد عمل المشرع الجزائري على إجراء تعديلات في بعض المواد المتعلقة بالعنف ضد المرأة الكفيلة بحماية هذه الأخيرة، من خلال التعديل الأخير للقانون رقم 15-19 والمؤرخ بتاريخ 2015/12/30، المعدل والمتمم للأمر رقم 66-156 المؤرخ بتاريخ 1966/06/08، الذي تضمن مواد قانونية توفر الحماية للمرأة المعنفة، سواء بحكم وضعها الاجتماعي أو العائلي أو المهني، فمثلاً تنص المادة 266 على سجن الزوج الذي يضرب زوجته، من 12 شهراً إلى 3 سنوات، ويترتب عنه عجز الزوجة لمدة 15 يوماً، وترتفع المدة إلى 5 سنوات في حالة ارتفاع مدة العجز عن 15 يوماً، وفي حالة ترتب عجز أو بتر لأحد أعضاء الجسم بعد تعرض الزوجة للضرب من قبل الزوج، فتصل مدة السجن إلى عشر سنوات، و20 سنة، كما هو الحال بالنسبة لفقدان البصر، أو عاهة مستديمة، وترتفع العقوبة إلى السجن المؤبد، في حالة أدى العنف المرتكب ضد الزوجة إلى الوفاة فيما تتراوح مدة السجن في حالة العنف اللفظي أو النفسي ضد الزوجة، من 12 شهراً إلى 3 سنوات حبساً.<sup>(1)</sup>

كما اهتم المشرع الجزائري بالعنف الاقتصادي الموجه ضد المرأة حيث حدد المادة 330 من هذا القانون الإهمال الاقتصادي للزوجة، وتقر بعقوبة "السجن من 6 أشهر إلى غاية سنتين، وبغرامة مالية من 50 إلى 200 ألف دينار، في حالة

<sup>(3)</sup> بيير بورديو، الهيمنة الذكورية، تر: سلمان قعفراني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009، ص 60

<sup>(4)</sup> Pierre Bourdieu, **La domination masculine**, édition du seuil, paris, 1998, p 88.

<sup>(5)</sup> سلمى ساسي، "العنف ضد المرأة في الجزائر... إلى أين؟"، صحيفة الحياة، نقلاً عن

الموقع <http://www.elhayatonline.net/article67762.html> تاريخ النشر: 2016/11/28، تاريخ الإطلاع: 2018/04/23، سا: 1:30

<sup>(6)</sup> الإذاعة الجزائرية، "أزيد من 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال 9 أشهر الأولى من السنة الجارية بالجزائر"، نقلاً عن الموقع

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171127/127039.html> تاريخ النشر: 2017/11/27، سا: 15:13، تاريخ

الإطلاع: 2018/04/23، سا: 1:55.

<sup>(7)</sup> 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال الـ 9 أشهر الأولى من 2018، نقلاً عن الموقع:

<http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20181124/155823.html> بتاريخ: 2019/01/27

<sup>(1)</sup> الجريدة الرسمية، "قانون رقم 15-19 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يُعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، العدد 73، المؤرخة في 18 صفر 1386 الموافق 8 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات، ص 3.

ترك الزوج لأسرته لمدة تتجاوز شهرين<sup>(2)</sup>، أما المضايقات في الأماكن العمومية، ومن خلال المادة 333 مكرر 2 فيترتب عنها "السجن من شهرين إلى ستة أشهر، وغرامة تتراوح من 20 إلى 100 ألف دينار، وتشدد العقوبة في حالة القصر، وترتفع إلى 3 سنوات سجنا وغرامة بـ 500 ألف دينار في حالة تحول العنف لتهديد وإكراه يمس بالحرمة الجنسية للضحية، وفي حالة المحارم والإعاقة والمرض والعجز والحمل، تصل عقوبة المعنف إلى سنتين الحبس وتصل إلى 5 سنوات، مع غرامة مالية بين 200 و500 ألف دينار"<sup>(3)</sup>، مواد قانونية عقابية وأخرى تُحارب العنف ضد المرأة بكافة أشكاله، سواء ما تعلق بالعنف الجسدي، الجنسي، الاقتصادي، وذلك من أجل تأمين وحماية المرأة.

## 2. تحديات المرأة الجزائرية أمام العنف الممارس عليها:

رغم ما عانته المرأة الجزائرية ولا تزال تعانيه من العنف المرتكب ضدها، وبعض التمييز القائم على أساس الجندر، إلا أن الكثير من النساء رفعن التحدي لفرض وجودهن كفاعلات في المجتمع، متجاوزين بذلك المرجعيات التقليدية المتمثلة في العُرف والتقاليد إلى جانب الهيمنة الذكورية، التي اختصرت أدوارهن في النطاق الأسري فقط.

مكّنت الإجراءات والإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على فترات زمنية متعاقبة الخاصة بالمرأة، من إحرازها تقدماً في تأمين حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق مشاركتها في الحياة الاجتماعية، لتلعب دوراً كبيراً في تطوره وتنميته وتُساهم في بناءه، بعد أن تم تمكينها في شتى المجالات إلى جانب الرجل، كضرورة مُلحة وحيوية لدفع عملية التنمية الشاملة.

لقد عرفت السنوات القليلة الأخيرة حضور مكثف للمرأة الجزائرية في سوق العمل، بعد أن كانت مشاريعها تنحصر في الأدوار التقليدية فقط، متحديتاً بذلك المشكلات التي تواجهها وفي مقدمتها العنف الموجه ضدها، فاعتلت مناصب كانت حكرًا على الرجل، لتقتحم المرأة مجال المقاولاتية بعد أن قامت الدولة الجزائرية بإجراءات وآليات تحفيزية للمرأة، إدراكاً منها بدورها وأهميتها في تفعيل التنمية الاقتصادية، " حيث أبرزت بيانات المركز الوطني للسجل التجاري أنّ عدد النساء المقاولات ارتقى إلى حوالي 23%، وصارت الجزائر تحصي حوالي 143.010 امرأة منخرطة في عالم الأعمال سنة 2017"<sup>(1)</sup>.

كما ساهمت آليات التمكين السياسي؛ في وصول المرأة الجزائرية إلى المجالس المنتخبة باختلافها: البرلمان بغرفتيه، والمجالس المحلية البلدية والولائية، حيث أصبحت تشكل الثلث وأكثر من الثلث في جميعها<sup>(2)</sup>، بعد الإصلاحات السياسية بإصدار قانون 03 /12 الصادر في 12 يناير 2012 المتعلق بتمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والإقرار بما يعرف بالكوطة، و بموجب هذا القانون الذي دخل حيز التطبيق مع الانتخابات التشريعية في 2012؛ ارتفعت نسبة تواجد المرأة في المجالس المنتخبة بشكل

(2) الجريدة الرسمية، " قانون رقم 15-19 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يُعدل ويتمم الأمر رقم 66-156، المرجع السابق، ص4.

(3) المرجع نفسه، ص4.

(1) كامل الشيرازي، "مليوننا جزائرية عاملة في 2017"، نقلاً عن الموقع <https://www.echoroukonline.com> بتاريخ: 2018/05/30 سا: 00:38.

(2) كانوني سفيان، " المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة بين آليات التمكين السياسي وفعالية العضوية"، أشغال الندوة الوطنية حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2، 2016/5/15، ص 393.

معتبر جعل المرأة الجزائرية الأولى عربياً بنسبة تفوق 30% في البرلمان، إذ أن من بين 462 نائباً في المجلس الشعبي هناك 145 امرأة<sup>(3)</sup>، فالمرأة الجزائرية اليوم شريكاً فاعلاً في بناء المجتمع سياسياً و في مختلف مجالات التنمية.

وقد تعزز عدد النساء في مجال الأمن الوطني؛ باحتلالها مكانة هامة ضمن تعداد للمديرية العامة للأمن الوطني الذي بلغ أكثر من (21000) موظفة شرطة من مختلف الرتب، وهو ما يشكل نسبة 10,13% من إجمالي موظفي الأمن الوطني لسنة 2017<sup>(4)</sup>، إنجازات وأخرى تبرز التحدي الذي رفعتها المرأة الجزائرية، وصورتها الفاعلة في المجتمع الجزائري، لتصبح بذلك شريكاً أساسياً في التنمية الشاملة.

### ثالثاً: العنف الموجه ضد المرأة من منظور إعلامي:

#### 1. تمظهرات العنف ضد المرأة في مضامين البرامج التلفزيونية الجزائرية الخاصة:

يعتبر التلفزيون من أهم الأجهزة الإعلامية التي تُسهم في تثقيف الأفراد، وتزويدهم بالمعارف عن مختلف الثقافات في مختلف البلدان وباختلاف الأزمنة، فإذا كنا "نعيش انفتاحاً ثقافياً واسعاً فإن الإعلام يعني المزيد من الانفتاح والاحتكاك الثقافي و الحضاري"<sup>(1)</sup>، إذ يقوم التلفزيون ببناء الصورة الذهنية لدى الجمهور من خلال المضامين الإعلامية التي يُقدمها، إذ يلعب دوراً في الحفاظ على توازن واستقرار المجتمع، من خلال غرسه لصورة إيجابية وتشكيل الوعي الثقافي والقيمي في المجتمع، ومنه الحفاظ على المنظومة القيمية التي تُشكل المجتمع وشخصية أفرادها، أوقد يقوم بعكس ذلك ومنه إحداث ما يُسمى بالخلل الوظيفي داخل المجتمع، وعدم الاتساق البنائي سواء أكان ذلك بقصد أو غير قصد.

وبالنظر إلى مضامين الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة - التي أنشأت مع الانفتاح في مجال الإعلام السمعي البصري، الذي جاء مع صدور القانون العضوي المتعلق بالإعلام رقم 05/12 المؤرخ في 18 صفر 1433 هـ الموافق لـ 15 جانفي من سنة 2012\*، مُشكلاً بذلك منعطفاً حاسماً في مسيرة الإعلام السمعي البصري في الجزائر-، يتجلى بوضوح سقوط مبادئ وركائز المسؤولية الاجتماعية في بعض المضامين الإعلامية في الفضائيات التلفزيونية الخاصة، التي توظف أو تستعين المرأة، هذه المسؤولية التي تركز بالأساس على الحرية مقابل الالتزام بالأدبيات والأخلاقيات المهنية أثناء الممارسة الإعلامية، ولعل من مبادئها تقديم الحقيقة للجمهور بموضوعية بعيداً عن التضليل والتزييف.

إن مسألة العنف في برامج التلفزيون، من أولى المسائل التي درسها الباحثون الأمريكيون على الخصوص في أوائل القرن العشرين الماضي، ومع أن وجهات النظر ظلّت متباينة حول دور التلفزيون في ظاهرة العنف، إلا أنها جميعاً لا تنكر دور بعض

(3) موقع الحوار، "المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية"، نقلاً عن الموقع <http://elhiwardz.com/contributions/82160> بتاريخ: 2018/05/30، سا: 01:19.

(4) نقلاً عن موقع المديرية العامة للأمن الوطني <http://www.dgsn.dz> بتاريخ: 2018/05/30، سا: 17:22.

(1) محمد علي البدوي، دراسات سوسيو إعلامية، دار النهضة العربية، لبنان، 2006، ص 65.

\*الجريدة الرسمية، قانون رقم 04-14 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، العدد 16، المؤرخة في 21 جمادى الأولى 1435 هـ الموافق لـ 23 مارس 2014

البرامج في تعزيز ميول العنف<sup>(2)</sup>، وقد حملت الفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، عدد من البرامج خلال شهر رمضان الفارط 2017 وحتى رمضان 2018، تأتي في مقدمتها برامج "الكاميرا الخفية" بتعدد أشكالها الانتاجية كبرنامج "رانا حكمنك، الواعرة، الميت حي، ماشي مرتي...". هذه البرامج التي جسدت مثلاً واضحاً للعنف الذي كان من ضحاياه المرأة كضيفة أو ممثلة رئيسية، حيث اعتمدت هذه البرامج الترفيهية بشكل جوهري على العنف كسلوك بشكليه اللفظي وحتى الجسدي، إلى جانب التلاعب بمشاعر المرأة، التهيب والخداع، فتلك البرامج شكّلت عنفاً رمزياً اتجاه المرأة، وتُحرض ضمناً على العنف ضد المرأة وإساءة للأخلاق، بعيداً عن القيمة التي لا بد أن تحملها الرسالة، وهنا تتجلى بوضوح مقولة "د. عزي عبد الرحمان"

الرسالة هي القيمة"<sup>(1)</sup>، فقيمة الوسيلة الإعلامية تكمن فيما تحمله من قيم ضمن المادة الإعلامية، هذه القيم التي تجسدت في تلك البرامج المعنفة للمرأة، في: التهيب والتخويف، ألفاظ لا أخلاقية، التعدي على الخصوصية، بعيداً عن القيم الإيجابية التي من شأنها تعزيز مكانة المرأة ورفع من قيمته.

برامج ذات طابع ترفيهي، تحط من كرامة المرأة وتُحرض علناً المشاهد - من خلال الرموز البصرية واللغوية المستعملة التي تُجسد العنف اللفظي والجسدي ضد المرأة-، على ممارسة العنف ضد المرأة والتقليل من شأنها، مما يعكس تدني غير مسبوق في مسيرة الإنتاج الإعلامي للفضائيات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، رغم حداثة التجربة الخاصة في البلاد، مما يؤكد غياب المعايير المهنية والأخلاقية والاحترافية في بعض البرامج الترفيهية؛ لبعض القنوات التلفزيونية الجزائرية الخاصة، التي أبرزت انحداراً فنياً وفكرياً، وغياب للمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة، وهنا أمكن لنا أن نتساءل عن واقع الالتزامات المهنية والأخلاقية التي حث عليها قانون السمعي البصري ضمن مادته 48<sup>(2)</sup> والتي جاء في إطارها - المادة 48- ضرورة الامتناع عن الإشادة بالعنف أو التحريض على التمييز على أساس الجندر، بُغية ترقية الإنتاج الفني والإعلامي السمعي البصري الخاص إلى مستويات راقية، تستند إلى مرجعيات أخلاقية قانونية ومهنية، انطلاقاً من أن تجسيد مشاهد العنف ضد المرأة درامياً لا يؤدي إلى نتيجة إيجابية، إلا إذا تضمن رسائل ضمنية تُندد بذلك، وهو ما تفتقده تلك المضامين بل تُحرض ضمناً وعلنياً لممارسة العنف ضد المرأة.

## 2. العنف الرمزي ضد المرأة في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية:

### 1.2. المرأة الجزائرية في الومضات الإشهارية: استغلال للجسد وتغيب للعقل

تُعرف الصورة الإشهارية على أنها: "الصورة الإعلامية والإخبارية التي تُستعمل لإثارة المتلقي ذهنياً ووجدانياً، والتأثير عليه حسيّاً وحركياً، ودغدغة عواطفه لدفعه لاقتناء بضاعة أو منتج تجاري معين"<sup>(3)</sup>، ومن المتعارف عليه أن الإشهار يهدف إلى

(2) عزام أبو الحمام، برامج التلفزيون بين العنف الرمزي وفقدان القيمة، نقلاً عن موقع صحيفة دنيا الوطن

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/07/31/373580.html> بتاريخ 2018/05/15، سا: 23:22

(1) عبد الرحمان عزي، دعوة إلى فهم: نظرية الحتمية القيمة في الإعلام، الدار المتوسطة، تونس، 2011، ص 10.

(2) الجريدة الرسمية، قانون رقم 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري، مرجع سابق، ص 13.

(3) جميل حدادوي، "مدخل لدراسة الإشهار"، مجلة علامات، العدد 18، المغرب، 1988، ص 75.



إقناع المستهلك بتغيير نمط سلوكه الاستهلاكي، باتباع نمط يتناسب والأهداف التسويقية للقائم بالإشهار والمتمثل في إقناع وحث المستهلك لشراء السلعة مضمون الإشهار.

لقد شكّل توظيف المرأة واستغلالها في الإعلانات التجارية اهتمام الباحثين المهتمين بشؤونها، " إذ استقطبت صورة المرأة في وسائل الاعلام اهتماماً كبير في الأوساط الأكاديمية على الصعيدين العربي والعالمي، حيث قامت منظمة اليونيسكو سنة 1979 بإعداد ونشر دراسة متكاملة تمحورت حول صورة المرأة في وسائل الإعلام، مست الدراسة الإشهار، الإذاعة، التلفزيون، الصحافة والسينما، وخلصت إلى الصورة السلبية التي تمثلت فيها المرأة، والتي كانت تظهرها كأداة جنسية، الأمر الذي جعل النساء يشمغن وينزعجن بالصور لاسيما الإشهارية منها التي تمثلن من خلالها<sup>(1)</sup>.

إن الملاحظ على مضامين الومضات الإشهارية التي تُبث على الفضائيات التلفزيونية الجزائرية لاسيما الخاصة منها، مدى الاستغلال الواضح والمكثف للمرأة، بشكل جعلها مجرد إعلان ليس لها كيان، ويُشكل أُسْتُغلت فيه جسدياً وُغيبياً عقلياً وفكرياً، وأضحت أداة استراتيجية فعّالة للتسويق لمختلف المنتجات الاستهلاكية، حيث انسقت المواد الإشهارية باختلاف مضامينها في توظيف جسد المرأة الجزائرية دون مراعاة لكيونتها وقيمتها، وهو ما يُشكل عنفاً رمزياً اتجاهها، حيث جعلت المضامين التسويقية المرأة عنصراً محورياً يتم استغلاله لتحقيق أغراض تجارية بالدرجة الأولى، فأضحت كأداة توظف للترويج للمنتجات الاستهلاكية، المواد التنظيفية، الوسائل الكهرو منزلية... إلخ، وهذا ما هو إلا انعكاس للاستغلال والتوظيف المكثف لها، والذي يُشكل عنفاً رمزياً ضدها، فضلاً على أننا نستكشف من خلالها بعض البرامج استغلال المرأة بالدرجة الأولى كأداة للدكتور والتحميل ووسيلة لشدّ الانتباه، كبرنامج - صباح الشروق -، إلى جانب بعض البرامج الترفيهية التي تستغل المرأة للترويج لبعض المنتجات، وشد انتباه المشاهد للبرنامج، كالبرنامج المسابقي - تقدر تريح -، الذي يستغل بصورة واضحة الجسد الأنثوي كآلية للدكتور من جهة، والترويج للسيارات، والوسائل الكهرو منزلية من جهة أخرى، ومنه سلّعة المرأة.

يتضح جلياً في مضامين الإشهار التلفزيوني المرئي في الفضائيات الخاصة؛ أن المرأة هي الموضوع الأكثر استهدافاً فيها، حيث تعتمد أساساً عليها لبناء النموذج الأنثوي، فذلك يستدعي بالضرورة التركيز على جسدها كي يتحول بذلك إلى " أجمل مادة قابلة وخاضعة للاستهلاك، ولا يتحقق هذا إلا من خلال إعادة اكتشاف الجسد والتمسك بنزعة التحرر الجنسي"<sup>(2)</sup>، فجعل الإعلان والإشهار التلفزيوني المرأة مجرد سلعةً واستراتيجية للترويج والتسويق ليس لها أي كيان، وهذا بدوره يعتبر نمطاً من أنماط العنف الموجه ضد المرأة، وهو العنف الرمزي المشار إليه سابقاً.

والجدير بالذكر، أن موضوع استغلال المرأة في الإعلان هو موضوع قيمي بالدرجة الأولى، وتعود البدايات الأولى للإعلان في نهاية القرن (19) وبداية القرن (20) عندما وظف علماء النفس الغريزة الجنسية للتأثير في السلوك الاستهلاكي للفرد، ومن

(1) UNESCO, *Image, rôle et condition sociale de la femme dans les médias : Recueil et analyse des documents de recherche*. Etudes et documents d'information. Publié par l'organisation des nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Paris. France. 1979. P11

(2) Jean Baudrillard, *La société de consommation: Ses mythes, ses structures*, Gallimard, paris, 1970, 14.

هنا جاءت فكرة استغلال جسم المرأة ومفاتها للترويج لأي سلعة سواء تعلق الأمر بقلم أو سيارة ، فالمهم هنا هو التسويق والبيع بغض النظر عن الإساءة للمرأة؛ ولكرامتها وشخصيتها وجسدها وقيمها وأخلاقها، فتوظيف المرأة في الإعلان هو تفرغها من إنسانيتها وكرامتها وهو تناقض صارخ مع الدين الإسلامي والنسيج الأخلاقي في المجتمع<sup>(3)</sup>.

ويتسم الخطاب الإشهاري وتوظيفه للمرأة، بتكريس صورتين يُمثلان الصورة النمطية المسوقة عن المرأة هما<sup>(1)</sup>:

- صورة المرأة كما هي مُصاغة في جزء من المعطى اليومي، هذا الأخير الذي يتحكم فيه المعيش أكثر مما يتحكم فيه التفكير، وكأن المصمم يلتقط صورة للقيم السيكوسوسيولوجية المتعلقة بالمرأة ويستعملها بديهاً لرسائله الإشهارية ، فالمرأة لا تُدرك إلا باعتبار كلية جسدها وأبعاده الوظيفية.
- صورة المرأة المتحررة التي تعيش في الذاكرة كموضوع جنسي لا حدود له، فهي الإغراء في شكلها الكلي، فهي تحضر عبر جزئيات جسدها بكامل طاقاته التعبيرية.

وعليه فالاستعمال السلي للمرأة في الإشهار ما هو إلا انعكاس لما يُعرف باقتصاديات السوق، التي استدعت توظيف مختلف الآليات لتحقيق الكسب، دون مراعاة للقيم الدينية والاجتماعية والتقاليد التي تحكم طبيعة المجتمع، واستغلال كينونة المرأة وجسدها وتغيب لعقلها وفكرها في الومضات الإشهارية، فأى قيمة تبقى للمرأة حينما يتم استغلالها جسدياً بشكل مكثف في الإعلانات التلفزيونية، على حساب استغلال تفكيرها، وأي قيمة تبقى للمرأة حين توظف كسلعة للترويج للمنتجات المعروضة، فأضحى هناك سلعة للجسد الأنثوي؛ الذي فرضه التوظيف المكثف للمرأة في الإشهار هذا الأخير الذي شُبه بالثعلب الماكر في كتاب "الإعلان" لـ "منى الحديدي" الذي يعرف من خلاله القائم على المادة الإشهارية المهشاشة السيكولوجية للإنسان اتجاه الأنثى، التي تكون متكاملة عناصر الجمال في الإشهار، والتي تجعلك تستسلم لمقولة " نظرة واحدة كافية لتصدق وتستهلك"<sup>(2)</sup>.

ينبغي أن لا ننكر أن توظيف المرأة في الإشهار على الفضائيات التلفزيونية الجزائرية، يُحقق مبيعات للمنتجات باختلافها- وقد أثبتت دراسة أجرتها شركة Nike العالمية للمنتجات الرياضية الرائدة، والشركة الأولى في العالم في مجال تصنيع وتسويق الأدوات والألبسة والأحذية الرياضية، التي أُجريت على اعلانات الشركة بين الأعوام 1990 - 2000 أن دخول المرأة في تصنيع اعلانات الشركة قد زاد من مبيعاتها، حيث تشير احصائيات في عام 2001 الى أن مبيعات الملابس الرياضية لمشركة التي قدمت في اعلانات الشركة التي تضمنت في استعمالها المرأة قد حصدت نسبة مبيعات في عام 2001 بلغت 15 مليار دولار بينما بلغت مبيعات الشركة للإعلانات التي ظهر استعمالها الرجل لنفس العام 3 مليارات دولار-<sup>(3)</sup>، غير أن ما نند به في الفضائيات التلفزيونية الجزائرية كغيرها من الفضائيات العربية، هو ذلك الاستغلال الجسدي المكثف للمرأة، دون استغلالها عقلياً

(3) محمد قيراط، " المرأة في الإعلان... الانجراف القيمي والأخلاقي"، بوابة الشرق الإلكترونية، نقلاً عن الموقع "https://www.al-sharq.com/opinion/22/11/2014" تاريخ النشر: 2016/11/22، ص 56:15، تاريخ الاطلاع: 2018/04/24، ص: 52:19.

(1) سعيد بنكراد، سميات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثيلات الثقافية، منشورات إفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص 73:72.

(2) منى الحديدي، الإعلان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص 17.

(3) سعد سلمان عبد الله، " صورة المرأة في برامج الفضائيات العربية: دراسة تحليلية للإعلانات الخاصة بالمرأة على شاشة قناة LBC الفضائية لعام 2009"، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 5، 2013، ص 385.

وفكرها وعلمها، ومنه زيادة استغلالها في المواد الإشهارية في الفضاء التلفزيوني الجزائري الخاص، كوسيلة لتعزيد ثقافة الاستهلاك بعيداً عن صورتها الفعلية، يُجسد العنف الرمزي ضدها، والذي لا تشعر به المرأة الضحية ذاتها.

## 2.2. تنميط صورة المرأة الجزائرية في الومضات الإشهارية:

يلعب الإعلام دوراً كبيراً في رسم الصور الذهنية لدى الجمهور حول مختلف الموضوعات، ومختلف الأشخاص بما فيهم المرأة، هذه الشريحة التي تعتبر من أكثر الشرائح الاجتماعية توظيفاً واستغلالاً في المضامين الإعلامية على اختلافها، نظراً لعوامل تنتمي في مجملها إلى السياق الثقافي والاجتماعي وحتى الاقتصادي.

إن المتتبع لمضامين القنوات التلفزيونية الخاصة يُلاحظ أنه لا يقدم الصورة الحقيقية عن المرأة الجزائرية كعنصر فاعل وأساسي في المجتمع، إذ يتجلى بوضوح طغيان الصورة التقليدية للمرأة، وتراجعها في تتبع مسارات المرأة والتنوع في أدوارها، وبالتالي تجسيد دونية المرأة والصورة النمطية\* التي تُمثل مظهراً من مظاهر العنف الموجه ضدها ضمن أشكال العنف الإعلامي، على غرار الهيمنة الذكورية التي تغلب على الأدوار الشخصية في الدراما الجزائرية، والتي تُمثل عنفاً رمزياً الذي قدمه عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو Pierre Bourdieu" والذي عرفه على أنه: "عنف يمارس بتواطؤ ضمني من قبل هؤلاء الذين يخضعون له، وأولئك الذين يمارسونه بالقدر الذي يكون فيه أولئك كما هؤلاء، غير واعين بممارسة هذا العنف أو الخسوع له"<sup>(1)</sup>، وعليه فتقزيم الدراما لأدوار المرأة يُمثل عنفاً ضدها، "فهو عنف خفي ولطيف، غير محسوس ولا مرئي حتى بالنسبة لضحاياه أنفسهم"<sup>(2)</sup>.

إن طغيان الصورة النمطية عن المرأة في الوصلات الإشهارية التلفزيونية الجزائرية الخاصة، وبحكم وقع الصورة المؤثر؛ قد يدفع المرأة إلى تبني الصورة السلبية عن نفسها، والتماهي مع هذه الصورة للظهور بمظهر المرأة المعاصرة من الزاوية الشكلية فقط، فهذه الصور تُظهر المرأة الجزائرية بلا طموحات ولا وجهة نظر في القضايا المجتمعية، وهي صورة مُزيفة لا تعكس واقع المرأة، فإشاعة الصورة الذهنية السلبية والتقليدية لدى جيل، ويأتي جيل آخر يتلقى ذات الصورة؛ يؤمن بمصداقيتها وصحتها، ويُعيد إنتاج نفس ايدولوجية التفوق الذكوري التي تحصر المرأة في دورها الثانوي، يُشكل عنف ضد المرأة، الذي هو انعكاس للصورة النمطية التي لا تزال بعض البرامج تتبناها في مضامينها، بحيث اختزلت أدوار المرأة في الأدوار المنزلية للترويج للمنتجات الاستهلاكية، وتظهر أدوارها بشكل حصري في الفضاء الداخلي المنزلي، وهذا لا يعكس الصورة الواقعية التي تتقمصها المرأة في المجتمع، إذ تُجسد غالبية الإشهارات صور غير عادلة وغير موضوعية، لدور يُشكل جزءاً صغيراً من الأدوار التنموية التي تقوم بها المرأة الجزائرية في المجتمع.

\* هي الناتج النهائي للانطباعات النفسية التي تتكون عند الأفراد والجماعات إزاء شخص معين أو مؤسسة (...). أو أي شيء آخر، يُمكن أن يكون له تأثير على حياة الناس، وتتكون هذه الانطباعات من خلال التجارب المباشرة وغير المباشرة، وترتبط بعواطف الأفراد واتجاهاتهم بغض النظر عن صحة المعلومات التي تتضمنها خلاصة هذه التجارب، فهي تُمثل لأصحابها واقعاً صادقاً ينظرون من خلاله إلى ما حولهم ويفهمونه ويقدرونه على أساسه، نقلاً عن: يامين بودهان، "تشكيل الصورة النمطية عن الإسلام والمسلمين في الإعلام الغربي"، مجلة الوسيط للدراسات الإعلامية، العدد 12، الجزائر، 2006، ص 4.

(1) بورديو، بيير، التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة درويش الحلوجي، دار كنعان، دمشق، 2004، ص 46.

(2) Pierre Bourdieu, *Le sens pratique*, ed. de Minuit, paris, 1980, p220.

لا تزال المرأة الجزائرية في الخطاب الإعلامي التلفزيوني الخاص - بناءً على ماسبق-، حبيسة الأدوار التقليدية، ولا يعكس الصورة الحقيقية التي تتناسب ودورها الفعلي الذي تقوم به، بعد أن تم تمكينها في شتى المجالات الاقتصادية، السياسية... إلخ، وبالتالي فالإعلام السمعي البصري الجزائري الخاص لا تزال تتمسك بعض قنواته بمرجعية تقليدية اتجاه المرأة، مفادها أن المرأة لا تزال تنحصر أدوارها في برامج الأسرة، الترفيه بعيداً عن البرامج الحادة كالسياسية، الاقتصادية... إلخ، ومنه عدم مواكبة تنوع الأدوار الاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري وهذا تقصير في حقها، وهو ما يُمثل تقليلاً من شأن المرأة وبالتالي ممارسة العنف الرمزي ضدها .

نعتبر الصورة النمطية عن المرأة - على ضوء ما سبق-، سواء في الإشهار أو الدراما في الفضائيات التلفزيونية العربية عامةً، والجزائرية بصفة خاصة لاسيما غير العمومية مسألة لا تقل شأنًا عن باقي قضايا المرأة، فالوصلات الاشهارية تروج للعنف الرمزي ضد المرأة الذي يُستمد من المنظومة القيمية التقليدية، ويكرس القائمون عليها سواء بوعي أو لا وعي نظرة دونية للمرأة الأمر الذي نعتبر عنفاً إعلامياً ضدها .

## خاتمة:

رغم الإصلاحات القانونية التي انتهجها المشرع الجزائري، بإضافة مواد عقابية تجرّمية لأي سلوك عنيف اتجاه المرأة، إلا أن الواقع الاجتماعي لا يزال يعكس على فترات زمنية متقاربة سلوكيات ومظاهر أكثر عنفاً على المرأة، ومع الانفتاح في مجال السمعي البصري الذي يمكن من تزايد كم الفضائيات التلفزيونية على حساب الكيف، وبث برامج ومواد تلفزيونية تُبرز صورة دونية عن المرأة الجزائرية والهيمنة الذكورية، وتُجسد ممارسات عنيفة ضدها، الأمر الذي يطرح إشكاليات وتساؤلات عدة حول المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات المهنة في إبراز صورة المرأة الجزائرية الفعلية، وحتى الجانب الإشهاري الذي بقي يُجسد صوراً متدنية عن المرأة وهو ما نعتبره عنف رمزي ضدها، وبالرغم من أنه من غير المعقول أن لا يُعتمد على المرأة في مختلف البرامج الإنتاجية التلفزيونية، لكن من الخطأ استغلال الجسد الأنثوي للترويج والإعلان وتغييب أدوارها ومساهماتها في حركية المجتمع وتطوره، ومنه تهميط وتقمّز أدوار المرأة.

يستدعي هذا الأمر تكاثف الجهود القانونية والإعلامية لتصحيح صورة المرأة الجزائرية إعلامياً، ومنه الحد من العنف الذي تُمارسه بعض الفضائيات الجزائرية على المرأة، وعليه من جملة التوصيات التي نخرج بها في إطار هذه الورقة العلمية نذكر:

- تكثيف المواد الإعلامية التي تُبرز قضايا المرأة، بما فيها العنف الموجه ضدها، والتوعية والتحسيس بخطورته ليس على المرأة فحسب بل المجتمع بأكمله.
- ضرورة التزام الفضائيات التلفزيونية الجزائرية لاسيما الخاصة منها بالمسؤولية الاجتماعية، والأخلاقيات المهنية في تقديم البرامج والحصص الترفيهية التي تُشكل المرأة فيها العنصر الجوهرية، بعيداً عن الممارسات التي تُشكل عنفاً اتجاهها.
- تقديم صورة إعلامية متوازنة موضوعية عن المرأة الجزائرية، من حيث تنوع أدوارها الاجتماعية، انطلاقاً من حقوقها القانونية والإنسانية، وأن تُقدم كعضو يملك كل مقومات الخلق والابداع وكعنصر فاعل في المجتمع يملك المقومات الكفيلة بمساهمته في التنمية في المجتمع.
- توفير مواد إعلامية متنوعة تحمل مضامين توعوية تثقيفية للمرأة الجزائرية في شتى المجالات.

- تجنب أي صورة من صور التمييز ضد المرأة إعلامياً سواء لفظياً أو بصرياً، بشكل صريح أو ضمني.

## المراجع:

### • باللغة العربية: - الكتب:

1. بورديو بيار ، الهيمنة الذكورية، تر: قعفراني سلمان ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2009.
2. بنكراد سعيد ، سميات الصورة الإشهارية: الإشهار والتمثلات الثقافية، منشورات إفريقيا الشرق، المغرب، 2006.
3. بنات سهيلة محمد ، العنف ضد المرأة: أسبابه، آثاره، وكيفية علاجه، دار المعتز، القاهرة، 2008.
4. سعد الله عمر إسماعيل، معجم في القانون الدولي المعاصر، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
5. عزي عبد الرحمان ، دعوة إلى فهم: نظرية الحتمية القيميّة في الإعلام، الدار المتوسطة، تونس، 2011
6. الرقب إبراهيم سليمان ، العنف الأسري وتأثيره على المرأة، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2010 .
7. محمد علي البدوي، دراسات سوسيو إعلامية، دار النهضة العربية، لبنان، 2006، ص65.
8. الحديدني منى ، الإعلان، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.
9. ضيف الله عالية أحمد صالح، العنف ضد المرأة بين الفقه والمواثيق الدولية: دراسة مقارنة، دار المأمون، الأردن، 2010.
10. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث CAWTAR، المرأة في الحياة الاجتماعية العامة: النوع الاجتماعي والقوانين والسياسات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ترجمة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2017.

### - المقالات:

1. حمداوي جميل ، "مدخل لدراسة الإشهار"، مجلة علامات، العدد 18، المغرب، 1988.
2. علي المانع مها بنت، "مفهوم العنف ضد المرأة وجذوره التاريخية"، مجلة البيان، العدد210، الشركة الوطنية للتوزيع السعودية، ماي 2012 .
3. يامين بودهان، "تشكيل الصورة النمطية عن الإسلام والمسلمين في الإعلام الغربي"، مجلة الوسيط للدراسات الإعلامية، العدد 12، الجزائر، 2006.
4. كانوني سفيان، "المشاركة السياسية للمرأة في المجالس المحلية المنتخبة بين آليات التمكين السياسي وفعالية العضوية"، أشغال الندوة الوطنية حول المشاركة السياسية للمرأة الجزائرية دراسات وأبحاث، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف 2 2016/5/15.
5. سلمان عبد الله سعد ، "صورة المرأة في برامج الفضائيات العربية: دراسة تحليلية للإعلانات الخاصة بالمرأة على شاشة قناة

**LBC الفضائية لعام 2009**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد5، 2013

### - الجرائد الرسمية:

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، رمز الوثيقة A/RES/48/104، الصادرة بتاريخ 23 فيفري 1994.

2. الجمعية العامة للأمم المتحدة، إتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، الدورة 34، رمز الوثيقة A/RES/34/180، 18 ديسمبر 1979.
  3. الجمعية العامة للأمم المتحدة، إعلان بشأن القضاء على العنف ضد المرأة، الدورة 48، البند 111، رمز الوثيقة A/RES/48/104، المؤرخ بتاريخ 2 فيفري 1994 .
  4. إعلان وبرنامج عمل فيينا، 20 عاماً من أجل العمل لحقوقك - المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان-25 جوان 1993-، منشورات مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وإدارة شؤون الإعلام بالأمم المتحدة، أوت 2013 .
  5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية" قانون رقم 15-19 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يُعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 جوان 1966 والمتضمن قانون العقوبات، العدد 73.
  6. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم 14-04 المتعلق بالنشاط السمي البصري، الجريدة الرسمية، العدد 16، المؤرخة في 21 جمادى الاولى 1435 هـ الموافق ل 23 مارس 2014.
- المواقع الإلكترونية:
1. محمد قيراط، " المرأة في الإعلان... الانجراف القيمي والأخلاقي"، بوابة الشرق الإلكترونية، نقلاً عن الموقع <https://www.al-sharq.com/opinion/22/11/2014> تاريخ النشر: 2016/11/22، سا: 15:56، تاريخ الاطلاع: 2018/04/24، سا: 19:52.
  2. الإذاعة الجزائرية: " أزيد من 7 آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال 9 أشهر الأولى من السنة الجارية بالجزائر"، نقلاً عن الموقع <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20171127/127039.html> تاريخ النشر: 2017/11/27، سا: 15:13، تاريخ الإطلاع: 2018/04/23، سا: 1:55.
  3. آلاف حالة عنف ضد المرأة خلال ال 9 أشهر الأولى من 2018، نقلاً عن الموقع: <http://www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20181124/155823.html> بتاريخ: 2019/01/27
  4. ساسي سلمى، " العنف ضد المرأة في الجزائر... إلى أين؟"، صحيفة الحياة، نقلاً عن الموقع <http://www.elhayatonline.net/article67762.html> تاريخ النشر: 2016/11/28، تاريخ الإطلاع: 2018/04/23، سا: 1:30.
  5. الشيرازي كامل، "مليوناً جزائرية عاملة في 2017"، نقلاً عن الموقع <https://www.echoroukonline.com> بتاريخ: 2018/05/30 سا: 00:38.
  6. موقع الحوار، " المرأة الجزائرية من النضال المسلح إلى الممارسة السياسية"، نقلاً عن الموقع <http://elhiwardz.com/contributions/82160> بتاريخ: 2018/05/30، سا: 01:19.
  7. نقلاً عن موقع المديرية العامة للأمن الوطني <http://www.dgsn.dz> بتاريخ: 2018/05/30، سا: 17:22.
  8. عزام أبو الحمام، برامج التلفزيون بين العنف الرمزي وفقدان القيمة، نقلاً عن موقع صحيفة دنيا الوطن <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2015/07/31/373580.html> بتاريخ 2018/05/15، سا: 23:22.

1. Jean Baudrillard, **La société de consommation: Ses mythes, ses structures**, Gallimard, paris, 1970.
2. Pierre Bourdieu, **La domination masculine**, édition du seuil, paris, 1998.
3. Pierre Bourdieu, **Le sens pratique**, ed. de Minuit, paris, 1980.
4. UNESCO , **Image, rôle et condition sociale de la femme dans les médias : Recueil et analyse des documents de recherche**. Etudes et documents d'information. Publié par l'organisation des nations Unies pour l'éducation, la science et la culture. Paris. France. 1979.
5. Jean Baudrillard, **La société de consommation: Ses mythes, ses structures**, Gallimard, paris, 1970 .